ماهية الجماعات المحلية و التنمية المحلية المستدامة

أ. عبد الحق فيدمة
جامعة الجزائر

الملخص:

إنّ الفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هي أنّ هناك إدارة جيّدة في الأولى وإدارة سيئة في الثانية[1] إذ أنّ الإدارة الجيّدة تساهم في تقدم المجتمعات وازدهارها فهي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع الكبرى التنموية، ولما نلاحظ واقع الجماعات المحلية في الجزائر ودورها في التنمية المستدامة، نجد أنّ مشاريع التنمية معطلّة وبعيدة عن التطلعات وهي لا تعكس الخطاب السياسي الرسمي الذي يؤكد على تقدم ميداني في هذا المجال، غير أن النظرة العلمية للجماعات المحلية تعطينا إجابات أكثر سوداوية منها الضعف في الإدارة والتسيير وغياب كفاءة ووعي المورد البشري والفساد أهم ما يميز الجماعات المحلية في الجزائر هذا بالإضافة إلى الكثير من المشاكل السلوكية.

إنّ الحديث عن التنمية المحلية في ضل هذا الواقع السلبي للجماعات المحلية يجعلنا نطرح الكثير من الأسئلة حول واقع الإدارة المحلية وسبل إصلاحها ومستقبلها وتأثير وضعيتها على التنمية المحلية المستدامة، إنه من غير المنطقي أن نتحدث عن أي مستقبل للتنمية المحلية المستدامة في ضل الأزمة التي تعيشها الجماعات المحلية لهذا نتساءل :

ما هو مفهوم وواقع الجماعات المحلية في الجزائر ؟

وماذا نعني بالتنمية المحلية المستدامة ؟

وما هي أهمية وواقع الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية المستدامة ؟

المنارة للاستشارات

اولا.ماهية الجماعات المحلية :

الجماعات المحلية (البلدية والولاية) تابعين في إطار أحكام المادتين 15و16 من الدستور ومعرفة بالقانونين 90 / 08 و 90 / 09 المؤرخين في 07 أفريل 1990 بحيث هما الوسيلتان للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه عبر المجالس الشعبية المحلية المنتخبة[2].

فالجماعات المحلية هي عبارة عن منطقة جغرافية ، حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، ولهذه الإعتبارات تعددت تسمياتها ، فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه.

وسميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية ولأنّ نشاطها محلي وليس وطني سميت بالجماعات المحلية للدلالة على نفس الفكرة وسميت بالحكم المحلي لتمتعها بإستقلال واسع عن الحكومة المركزية غير أنها لا تتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية وسميت كذلك بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان.

وتتجسد الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الولاية والبلدية، فالولاية هي جماعة عمومية إقليمية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية وكذلك الذمة المالية المستقلة.
يتكون التقسيم الإقليمي للبلاد من 48 ولاية تحدد عن طريق تنظيم الحدود الإقليمية ومن البليدات والولايات المنصوص عليها في القانون وتتكون الولاية من الوالي والمجلس الشعبي الولائي وتشتمل على:

- ✓ الكتابة العامة.
- ✓ المفتشية العامة.
- ✓ الديوان .
- ✓ الأمانة العامة.

المنارة للاستشارات

- ✓ مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية.
- ✓ رئيس الدائرة.

كما تشتمل البلدية على :

- ✓ المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي

1. مهام الجماعات المحلية :

للجماعات المحلية صلاحيات متشعبة وتختص في كل قطاعات النشاط منها قطاع الشباب والرياضة والفلاحة والصحة والسياحة والنقل والعمل والتكوين المهني، التربية، الصناعة والطاقة والمياه، التخطيط والتنمية العمرانية، الحماية والترقية الإجتماعية لبعض فئات المواطنين، الثقافة، التجارة، البريد والمواصلات المنشآت الأساسية القاعدية، الشؤون الدينية والأوقاف، السكن، الغابات وإصلاح الأراضي.

ومن أبرز مهامها :

✍ **المحافظة على الممتلكات:** هذه المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية التربوية الثقافية والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا واحدا في الصيانة والتجدد والتصليح والحماية والتجهيز العام. ونعني به كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية والجماعية والإجتماعية والإقتصادية.

- **المحيط والعمران :** القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط تجمع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان ومحاربة التلوث وحماية البيئة وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والإستفادة من المخططات في مجال التغيير والبناء، فإن المحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية .

المنارة للاستشارات

- **النشاط الاجتماعي :** يتمثل النشاط الاجتماعي في : طلب السكن، مأوى في حالة الكوارث، مساعدة للبناء، طلب المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين والمعوقين، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عديمة الدخل.

إنها اختصاصات واسعة وهامة فعلا وتتعلق بمختلف مظاهر الحياة المحلية فالبلديات والولايات صلاحية القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا ما أكدته بعض المواد من قانوني البلدية والولاية.

2. مشاكل وسلبيات الجماعات المحلية :

- الجماعات المحلية تعيش عجزا ماليا بسبب أن مسؤوليها لا يهتمون إلا بالمدفوعات على حساب تقوية الإيرادات وكيف لا تبقى مشلولة الحركة و هي دائما تطالب بتسجيل مشاريع جديدة وهي غير قادرة على تصفية رزنامة المشاريع المسجلة
- وجود الموظفين في حالات الكسل و التباطؤ و قلة الاهتمام و هم يعيشون حالات التجاوزات و قلة الاعتبار و عدم احترام تخصصاتهم لان المسؤولين لا يملكون من البرامج سوى برامج تغيير الأشخاص من مناصبهم عوض تغيير إيجابي لطرق العمل .
- الجماعات الإقليمية عاجزة على حل مشاكل المواطنين لان منتخبيها لا يقومون بأي دراسة و لا جرد لا للإمكانيات و لا للاحتياجات.
- تعيش الجماعات الإقليمية صراعات رهيبة لان منتخبيها لا يميزون بين إلزامية تمثيلهم للدولة قبل فرض رؤية حزبهم على واقع المؤسسات و الأشخاص الشيء الذي أدى إلى سحب الثقة في الكثير من رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو الولائية.
- كيف تسير الجماعات المحلية نحو التنمية المحلية و مؤسساتها عرضة للتلاعبات والاستفزازات و النهب و اللامبالاة.
- كيف يتطور التضامن المحلي بين مختلف الفئات و المساعدات الاجتماعية تقدم إلا لحسابات سياسية أو لاعتبارات ذاتية أو لرد الجميل.

المنارة للاستشارات

- كيف يمكن للتنمية أن تنجح و هي بعيدة عن المواطنين سواء فيما يتعلق بتسيير شؤونه المحلية أو ممارسة هذه التنمية محليا بدون إطار و لا تنسيق ولا مشاركة.

إنها في الحقيقة وقائع لا يمكن نكرانها ولا تغطيتها ويجب العمل على إيجاد نظرة تساهم على جعل البلدية و الولاية إطارا محليا لإبراز المواهب و التعاون و لتقديم المبادرات الفردية منها والجماعية وهذا بوضع برنامج عمل يرتكز على مبادئ عامة ووطنية على خصائص محلية في إطار أسلوب جديد للتسيير واضح الأهداف والوسائل يطبقه كل منتخب مهما كانت توجهاته السياسية و قناعته، وتطرح مختلف الجوانب التي هي من اختصاص البلدية و الولاية و التي يتبعها المنتخبون في تسييرها بغية تقديم الخدمات إلى المواطنين في أحسن وضعية بما يتماشى والسياسة العامة للحكومة وحسب الواقع المحلي، وبهذا الإجراء وهذا النمط تستطيع الجماعات المحلية فهم المهام والصلاحيات وتعطى النظرة الواقعية والاستراتيجية للتكفل بكل ما يهم حياة المواطن ومصلحة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية.

ثانيا. ماهية التنمية المحلية المستدامة :

قبل عرض مختلف تعاريف التنمية المستدامة لا بد أن نعرض مفهوم للتنمية المحلية. إذ ظهر مفهوم التنمية المحلية في بحر الستينات على إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة إعداد التراث من أجل الإختلالات بين الجهات ومكان العالم الريفي الأوّل لتطبيق المفهوم لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا الأحياء والوحدات المحلية إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسان تلك المجتمعات المحلية. إنّها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والإندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كلّ موارد المجتمع المحلي بالتيار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وخدمات الإستمرارية مع إشراك الإنسان المحلي[3].

المنارة للاستشارات

1. مفهوم التنمية المحلية:

إنّ التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية لإرتفاع مستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحضاريا من منظور تحسين توفير الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة[4].

أو هي عملية التغيير التي تتم في إطار السياسة العامة المحلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكلّ فرد من أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة ومن هنا فإن التنمية المحلية هدفها إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع المحلي وليست محصورة على الدول المتقدمة بل كذلك الدول النامية[5] كما أنّ مفهوم التنمية المحلية وبمعنى آخر هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويرها مما يعود نفعه على جميع أراد المجتمع مع ضمان استدامة هذه المصادر ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية حقيقية (الرأسمال الاجتماعي) والتنمية لا تتحقق بمفهومها العلمي والشامل وببعدها المحلي والوطني إلا من خلال مشاركة جميع العناصر الفاعلة في المجتمع وفي هذا الإطار ظهر ما يعرف بالتنمية التشاركية، وتتأسس التنمية التشاركية على المقارب التشاركية والمبدأ المركزي في هذه التنمية هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرار[6] وهذا بقي أنّ نجاح التنمية رهين بتوفر المناخ الديمقراطي والدور الفاعل للمنظمات المحلية وحياد الإداري واحترام الحقوق الفردية ويرتبط مفهوم تنمية المجتمع المحلي بإستشارة المواطنين المحلين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي التي تستخدم لجزء من استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي.

المنارة للاستشارات

2. مفهوم التنمية المحلية المستدامة :

من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية والتنمية المحلية التشاركية سنحدد بعض مفاهيم التنمية المحلية المستدامة.

التنمية المحلية المستدامة في تنمية مستمرة ليس لها حدود، فالدول النامية تسعى للوصول إلى مستوى متطور يما ثل المستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة والدول النامية تواصل سعيها لإيجاد أو اشتقاق وسائل تحسن استخدامها لمواردها الطبيعية وتحسن حالة البيئة التي تعيش فيها مجتمعاتها المحلية وترفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه التجمعات المحلية من خلال توسيع الخيارات كي يتمتعوا بحياة مستقرة[7].

ويشكل مفهوم التنمية المحلية المستدامة في إطاره العام منهجا متكاملا لما يتميز به من ربط عضوي شامل ومتكامل، فهو يجمع ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية البيئة والطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة ولهذا اختلفت تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور[8].

3. أبعاد التنمية المحلية المستدامة :

لمشروع التنمية المحلية المستدامة أبعاد مهمة نذكر منها :

- **البعد البيئي:** تقوم التنمية المستدامة على مبدأ الحاجات البشرية وبذلك تطرح مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتوجب تنميتها اقتصاديا، غير أنّ الطبيعة تضع حدودا في مجال التصنيع والهدف هو التوظيف والتسيير الحسن للرأسمال الطبيعي. ويتمثل البعد البيئي في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية.

المنارة للاستشارات

- **البعد الاقتصادي:** يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، حيث تسعى التنمية إلى التوفيق بين هذين البعدين، ليس في أخذهما بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب بل بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك. إذ تمنح التنمية المستدامة باعتبارها عملية توافق بين الإنسان والبيئة الإتصالية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة وتدافع التنمية عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية والتي تأخذ عامل الزمن والبيئة الأساسية.
- **البعد الاجتماعي والسياسي:** تتميز التنمية المستديمة خاصة، بهذا البعد الثالث، إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إنه يجعل من التنميةوسيلة للإلتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول . ستحافظ الأجيال الراهنة باعتبارها مدفوعة بهم لإنصاف أعلى اختيارات النحو التي ارغب فيها الأجيال القادمة، تمر بالمصالحة بين البيئة والاقتصاد عن طريق الضرورة المزدوجة للإنصاف .
- **مشروع سلمي:** تمثل التنمية المستدامة مشروع كحفظ السلم والأمن الاجتماعيين، حيث تنقل المبادئ المؤسسية للتنمية المستدامة مبادئ المشاركة والجوار في مختلف مراحل الاختيارات السياسية وعلى جميع المستويات الاقليمية، وفي هذا الصدد لا بد أن تجري عمليات التحكم بمقدار ممكن على مستوى الإقليم الأكثر صغرا وغيره ونظرا للطروحات المختلفة للتنمية المستدامة فلا بد من ترقيته الديمومة الاجتماعية للمشاريع وتعليق الأمر بالمحافظة على القيم الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات والثقافات وكل ميّزة اجتماعية، ومن جهة أخرى بإدماج المجموعات المنتمية في الفضاء السياسي.

المنارة للاستشارات

ثالثا. الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة :

في هذا المحور نحاول تمديد العلاقة بين الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية المستدامة وذلك بمعرفة مدى أهمية الإدارة المحلية في عملية التنمية ثم إبراز واقع الجماعات المحلية في الجزائر و واقع التنمية المحلية المستدامة من خلال بعض الملاحظات.

1. أهمية الإدارة المحلية في عملية التنمية المحلية المستدامة :

ليس هناك من شك أنّ التقدم والتطور الذي بلغته المجتمعات المتقدمة إنمّا يرجع في جزء كبير إلى قوة إدارتها وتسيير شؤونها السياسية الاقتصادية والاجتماعية وفق أسس علمية موضوعية تتخذ مصلحة الفرد وبالتالي المجتمع هدفا رئيسا لها، فالعصر الحالي عصر التنظيمات العقلانية والرشيدة .

إنّ الإدارة الحديثة التي أرست جذورها الحقيقة مع بداية هذا القرن هي أداة الدولة لتحقيق أهدافها وتوجيهاتها وطموحاتها، وبالتالي تحقيق أهداف المجتمع وشروعه، فالتطور المحقق في العالم المتقدم إنّما يعزى في جانب كبير إلى الإدارة8 التي تسيير بطرق حديثة وعلمية تتخذ من الفعالية والسرعة والعدالة مبادئ رئيسية لها لما أن هدف الدولة هو خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه ورفاهيته

إنّ الإدارة وفق هذا المعنى هي دون شك أداة لتقدم المجتمعات وازدهارها وليس هناك جدل بأن الدول المتقدمة في العمل الإداري هي أقوى الدول في عصرنا لأنها عرفت طرق الفعالية في التعلم، أو استغلال مواردها الطبيعية والبشرية، وتسعى دائما لتحسين طرق التسيير والعمل الإداري وفق المتغيرات العلمية والتكنولوجية وفق إزدياد وتعقد الحياة الاجتماعية.

إنّ أهمية الإدارة وفعاليتها ونجاعتها لا تقتصر على الجانب الجزئي فقط بل ترتبط بتحقيق أهداف المجتمع الكبرى، وإذا كانت الدول الكبرى راهنت على إدارتها فإنّ الجزائر فهي أشد الحاجة إلى إدارة قوية وفعالة ورشيدة تسير وفق أسس علمية، فالتغيرات المنتظرة نحو التنمية المحلية لن تتحقق إلاّ بإدارة قوية وراشدة وما

المنارة للاستشارات

تسمعه في هذه الأيام من قضايا الفساد وخير دليل على بعد هذه الإدارة على طموحات المجتمع المحلي وإلاّ نستغل كل محاولات التنمية المهددة بالفشل والانتكاسة، وفي هذا الإطار يقول عالم إدارة الأعمال الأمريكي **بيتر دريكر**:أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعنى قبل كلّ شيء الإدارة [9] ولذلك إن عملية التنمية تعنى بالضرورة إصلاح الإدارة والجماعات المحلية بشكل عام، فالإدارة الرشيدة هي ضمان نجاح التنمية المحلية المستدامة .

الإدارة هي الجهاز التنفيذي المكلف بتطبيق القوانين وتقديم الخدمات الفروعية للمواطن وذلك في إطار القوانين المرسومة التي وضعتها القيادة السياسية في خططها[10].

الإدارة هي فن التوجيه من طرف القيادة والمعرفة الصحيحة لما يزيد القائد من مساعديه أن يقوموا بعمله لكي يتحقق الأهداف المنشودة[11].

الإدارة هي القدرة والمقدرة على تنظيم وتحفيز العاملين بحيث إن مجهوداتهم وطاقتهم رصدت في تحقيق الأهداف المشتركة[12] .

2. واقع الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر :

لا شك أن الجماعات المحلية هي أداة تتحقق بها السياسة العامة للدولة إلاّ أن ما يميزها أنها موروثة عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي اتخذتها أداة لطمس الشخصية الوطنية وخيرت لها بعض فئات من الجزائريين كانوا أنفسهم يؤمنون بفرنسا أكثر من إيمانهم بالجزائر، أي أنهم منعدمي الشعور بالإنتماء للجزائر، هؤلاء كان لهم دور فعال في تحقيق مآرب الإدارة الفرنسية وكان دورهم ينحصر في كونهم يشكلون حلقة وصل بين الإدارة الفرنسية والشعب الجزائري، وينطبق عليهم ما كتبه **توماس ماوكلي** بشأن الهنود إذ قال : علينا أن نبذل أقصى الجهود لتشكيل طبقة تتمكن من أن تلعب دور الترجمة بيننا وبين الملايين الذين نحكمهم، ولا يهم أن يكون هندي اللون أو الدم بل المهم أن يكون بريطاني الذوق والأفكار والأخلاق والفطنة [13].

المنارة للاستشارات

لقد استطاع الإستعمار الفرنسي أن يجعل من الإدارة الجزائرية في عهده إدارة قمعية مما أدى إلى تشكيل النظرة المناوئة لها بعد الإستقلال بسبب السلوكيات التي مورست في عهد الإستعمار الفرنسي وبعض السلوكات التي لازال يمارسها الكثير من الإداريين، ممن ما زالوا مؤمنين بقيم الإستعمار تتناقض ومتطلبات التنمية الوطنية.

إنّ حكمنا هذا ليس تهجما على الإدارة الجزائرية ولكنه حكم مستمد من الواقع والذي يفهمه أغلبية الجزائريين، وإذا أردت فهم أزمة التنمية في بلادنا نجد أن الإدارة المحلية كان لها دور في خلق وتأجيج هذه الأزمة .

إنّ هذه الأزمة تعمقت وتأصلت بفعل الكثير من العوامل والمؤشرات استطعنا أن نرصدها في :

- **اتساع الهوة بين المواطن والإدارة :** يجب أن نعترف بأن هناك الكثير من النقائص في الإدارة المحلية لكن الداء الحقيقي يمكن في وجود حواجز مصطنعة لفصل الشعب عن المسؤولين، بحيث نجد المواطن في واد والإدارة في واد آخر، ورأينا في هذه الوضعية أن جوهر المشكلة هو سوء الإداريين وعدم كفاءتهم وسوء العلاقة بين الإدارة ككل والمواطن مما خلق ما يسمى بأزمة ثقة حيث نتج عن هذا أعده مشكلات منها :

- ✓ إن التغيرات البنائية التي حدثت في المجتمع بشكل مشاريع لم يواكبها تطور في القوانين والتشريعات مما أحدث خللا كبيرا على مستوى الهياكل فمن جهة ومن جهة أخرى في العلاقة بين المواطن والإدارة .
- ✓ عدم تحديد الهياكل التنظيمية للإدارات العمومية تحديدا ممكن من تحديد المسؤوليات وتنظيم العمل بشكل عقلاني ورشيد.
- ✓ غياب مقياس للنزاعات والعقوبات داخل الأجهزة الإدارية .
- ✓ عدم تشجيع المبادرات الفردية والجماعية .

المنارة للاستشارات

- ✓ ضبابية شديدة، وعدم وضوح موقع المواطن ومشكلاته في الفلسفة العامة للتنظيمات الإدارية.
- ✓ عدم الاكتراث والإستخفاف بمشاكل المواطن .
- ✓ المبالغة في استعمال السلطة التقديرية والتعسف فيها .
- ✓ ضياع مفهوم الخدمة وغياب ثقافة الإنتماء للتنظيم .
- ✓ عدم اعتماد نشر لغات تتوافق مع طبيعة وخصوصيات المجتمع .

-إدارة غير فعالة ومرتشية : الواقع أنه لا يجب أن نهمل حقيقة وهي أن الإدارة المحلية لا تعمل في فراغ وليست موجودة بمعزل عن باقي الهياكل والمنظمات الأخرى، بل أنها تعتبر جزءا هاما أو نظاما بحيث للنظام السياسي الإداري في الجزائر الذي يشرف عليها بل يتعداها، ويتمثل هذا التأثير في النظام الاجتماعي والاقتصادي بوجه عام، لهذا فمن المنطقي إن نظاما تحتيا يستمد خصائصه وقوته من الشكل الذي ينتمي إليه، ولهذا فإن أزمة الإدارة المحلية في الجزائر لا يمكن النظر إليها إلا إذا وضعت في إطارالنظام العمومي والسياسي و الاجتماعي والذي أتت إدارته انعكاسا له مست جوانب مختلفة كميول وبنيات الحكم.

إن أهم إفرازات هذا النسق هو استخدام المنصب لتحقيق مكاسب خاصة ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز ويشمل أيضا أنواعا أخرى ومن بينها الاحتيال والاختلاس، فالفساد تفشى خاصة في هذه المرحلة من تطور المجتمع الجزائري وذلك بسبب تهيئ الظروف فالحافز لزيادة الدخل قوية للغاية وبتفاقم الفقر ومرتبات الموظفين المنخفضة والمتناقضة .

إن الدوافع على الفساد ليست قوية فحسب وإنما فرص المشاركة متعددة فمن الممكن أن يتكون الربح والتماس الربح الاحتكاري كبيرا جدا بسبب حجم الممتلكات العمومية والمعروضة أساسا للنهب، كما أنّ السلطة التنفيذية المتروكة للكثير من أشباه المسؤولين العموميين واسعة، هذا الضعف المنهجي بثقافتهم بفعل اللوائح والقواعد غير الواضحة والمتغيرة على الدوام والتي لا تسير على نطاق واسع

المنارة للاستشارات

ومن المعتاد أن الخضوع للمساءل ضعيف، كما أن المؤسسات القانونية المكلفة بتنفيذها غير مهيأة للقيام بهذه الوظيفة المعقدة على نحو جيّد.

- **إدارة إنطوائية جامدة** : إنّ تطور المنظمات حسب الكثير من المفكرين ناتج عن الضغوط الآتية من قوى المحيط الخارجي، بمعنى آخر أن التطورات السريعة في العلوم والتكنولوجيا خلقت حقائق جديدة خاصة على مستوى الإنسان الجزائري، في حين آخر أن الإدارة لم تستطيع مسايرة هذا التطور في ظل هذه الجهود في الإدارة من جهة تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية للمجتمع الجزائري ظهرت الفجوة الهائلة التي تفصل بين لمؤسسات وبين إجراءات التنظيم لتقديم الخدمات على أحسن وجه.

الواقع أن السلطات الإدارية لا زالت في مجملها انطوائية ولم تول ذلك الاهتمام الكافي للإمكانيات الواسعة المتاحة لها وبالتالي لم تستفد منها تماما وأكثر من ذلك أنها ترتكز على الفردية والعشوائية وأهملت المعارف والمبادئ العلمية، وكان لها أثر سلبي تمثل في البطء في اتخاذ القرارات وعدم فعالية آدائها وبالتالي ثقل حركة النظام الإداري، ولعل من عوارض سوء التنظيم، القرارات البطيئة وكثرة القرارات الخاطئة وانعدام النسق بين المستويات والوحدات الوظيفية المختلفة والعجز عن الاستفادة عن الفرص المتاحة.

من المؤكد أن نمو وتوسيع المؤسسات يعرضها إلى مشاكل تنظيمية متعددة تستدعي إعادة تنظيم اختصاصاتها والعلاقات بين وظائفها كما تتطلب أكثر تنوع حيث تظهر احتياجات جديدة على كل المستويات، في اعتقادي أن عدم اهتمام المسؤولين بإعادة التنظيم الداخلي للتجاوب مع الاحتياجات الخارجية يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب أهمها تركيز اهتمامهم وانشغالهم بالأعمال اليومية أو عدم كفاءتهم ونقص تكوينهم أو إلى مكانتهم في الهيكلة التنظيمية.

-موارد بشرية رديئة: يضاف إلى كل هذا النقص الكبير للمستخدمين المؤهلين في الإدارة المحلية والذين يمثلون القاعدة لكل بيئة إدارية، في الوقت الذي تزخر فيه

المنارة للاستشارات

الجزائر بكفاءات ذات مستويات عالية وعالمية، كما أن مخرجات الجامعات الجزائرية تعد بمئات الآلاف وفي مختلف التخصصات، و من مجمل الملاحظات في هذه النقطة:

- الميل إلى تزايد كمي أنتج تضخم في موظفي الموارد بدعوى محاكاة الإدارة في الدول المتقدمة، وما تتضمنه من هياكل تنظيمية وهي سلطة مقنعة.
- تحويل الإطارت الفاشلة إلى المراكز الإدارية وخاصة الإدارة العمومية.
- التوظيف غير الهادف بسبب البطالة اللتى وصلت إلى 30 ٪.
- لا نعتبر الإدارة كمهمة تستلزم التحضير والتكوين الضروريين .

المنارة للاستشارات

خـــاتمة:

يعطي الخطاب الرسمي في الجزائر نظرة إيجابية عن واقع الجماعات المحلية والتنمية المستدامة غير آبه بما تعانيه الإدارة المحلية من نقائص وسلبيات أثرت على مسار التنمية المحلية وعطلت الكثير من المشاريع المحلية الكبرى، وهذا ما يرهن مستقبل التنمية المحلية المستدامة ويجعلها تفشل وتتكس ما لم توجه عناية واهتمام خاص بإصلاح واقع الإدارة المحلية، ومن كلّ الجوانب لأن الإدارة المحلية في الجزائر تعيش أزمة حقيقية حسب الأخصائيين، لذلك الحديث عن نجاح التنمية المحلية المستدامة في ضل وضعية الجماعات المحلية في الجزائر يزيد من تعقيد الوضعية وتوصلها أكثر فأكثر ويجعلنا نضيع فترة مهمة وتاريخية للجزائر ستحدد مصيرها مستقبلا لذلك :

- يجب إصلاح الجماعات المحلية إصلاحا جادا و فعليا يأخذ كامل الجوانب .
- يجب تحديد مفهوم التنمية المحلية و وضع مخططات واضحة لها .
- تأهيل المورد البشري و تكوينه حسب متطلبات التنمية .
- وضع القطيعة مع السياسات السالفة .
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتكييفها مع الواقع المحلي .

المنارة للاستشارات

المراجع:

1- علي عبد الله ، ثقافة المؤسسة، محاضرات للسنة الرابعة إدارة أعمال، جامعة الجزائر.

2- العمري بوحيط، البلدية إصلاحات مهام وأساليب، سنة 1997.

3- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، سنة 2001.

4- صحراوي بن شيخة ، مداخلة وطنية حول الدور التنموي للجماعات المحلية، سعيدة، ديسمبر 2003.

5- صحراوي بن شيخة ، مداخلة دولية حول الحكم المحلي والتنمية الإقليمية، حالة البلدان المتوسطية قسنطينة، أفريل 2003.

6- الأمين العوض الحاج أحمد ،الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، مداخلة، أوت 2008.

7- صحراوي بن شيخه ، التسويق في الجماعات المحلية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2003.

8- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.

9- عماري عمار، بعض الملاحظات عن واقع الإدارة العمومية في الجزائر وسبل اندماجها ايجابيا في الحركة العالمية، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.

10- سعيد سيد عامر، الإدارة وخدمات التغيير، دار الكتب، مصر، 2001.

11- عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

12- عمار بوحوش، نفس المرجع .

13- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ،عدد11- 1999

المنارة للاستشارات